قوله فلا يخالف قوله لقوله وان تصوموا اي لانه في الفرض اه

وفي الثانية ظرفية اي ويقال بدل الدام في لغة طي فلم يلزم تعلق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد قوله ومنه ليس لك معمول كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وان تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ الاولى ام كلاهما سند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي قوله وسيأتي الكلام على الموصولة حاصله ان الجمهور على اختصاصها بالاسم وان دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده قوله قد دخل على الفعل اي الماضي كما في التصريح قوله لندرتها اي والنادر كالعادم قوله ومسند اي محكوم به فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب اخص غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه وهو اعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يتوجه بان جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين بناء على الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر ويصح تسميته الاسناد في هذه الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوي لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازاني ان الالفاظ موضوعة لانفسها بتبع وضعها لمعانيها

(اي جريا على قاعدة ان المحكوم عليه هو المسمى)

لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظي لان المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثاني فاسد اذ الاسند الى الاسم مراد منه لفظه وكان لفظه سببا لجاز ذلك ان تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كان تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون اخر الاسم الفا كما في على حرف جر واذا كان ثاني الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لولٌ وفي قيٌ وفي ماما بقلب الالف الثانية المجانسة بالتضعيف همزة لاستثناء اجتماع اللينين وجاز ذلك ان تعلمه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية او سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا ان يبنى للشبه اللفظي بالحرف وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل بين حرفي اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما للفظ اما ما حمل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان او حرف لين وسيأتي مزيد كلام في هذا المقام في باب الحكاية والسند قوله على اسناد هو كما مر ضم كلمة الى اخرى على وجه الانشاء او الاخبار وهو انواع من كل منها قوله فاقام اسم المفعول مقام المصدر وقيد ان لصيغة مفعل كمسند تاتي مصدرا ميميا لافعل كاسند كما تاتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من اول الامر مصدرا واستغني عن تكلف هذه الاقامة قوله وحذف صلته اي والجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرهما لان الاسناد

Copyright © King Saud University